د. جمال العطيفي ... مجلس الشعب

من حركة تصحيحية .. إلى ثورة !

« لقد وقف شعبنا فى ذلك اليوم من عام ١٩٧١ فى مفترق طرق ، كان عليه أن يختار بين سلطان القوة وجبروتها ، فرضته على شعبنا قلة انحرفت بمسيرة ثورة ٢٣ يوليو عن طريقها السوى ، وبين الديمقراطية فى معناها الأصيل ، كان على شعبنا أن يختار بين حكم مراكز القوى ، وبين حكم دولة المؤسسات ، تمارس صلاحياتها فى إطار من الشرعية وسيادة القانون ، واختار شعبنا بإصالته الحضارية طريقه .. طريق الحرية والديمقراطية وسيادة القانون ودولة المؤسسات .. »

د. جمال العطيفي

عندما نتأمل هذه الكلمات التى وردت فى رسالة السيد الرئيس أنور السادات فى ١٤ مايو ١٩٧٥ ، إلى مجلس الشعب بمناسبة الاحتفال بيوم مجلس الشعب وذكرى ثورة التصحيح . فإننا نصل دون عناء كبير إلى نتيجة مؤداها أن ما حدث فى ١٥ مايو ١٩٧١ . بغض النظر عن الأحداث والتفاصيل والمسميات كان حتما أن يحدث ، فنحن هنا إزاء مدرستين سياسيتين تنتسبان كلتاهما الى ثورة ٢٣ يوليو الأم .

المدرسة الأولى متمثلة فى فكر [illegible] غير محدد فى كثير من الأحيان ، يتخذ [illegible] المميز من الأسلوب الذى يسير به الأمور أكثر ما يتخذه من الفكر الذى [illegible] مدرسة [illegible] [illegible] لأكثر من ثمانية عشر عاما [illegible] [illegible] العنيف بهزيمة ١٩٦٧ [illegible] [illegible] الحقيقة أن [illegible] [illegible] الانفصال عام ١٩٦١ [illegible] استمرت فى الساحة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

وما يحيط بها ، بدأت تطل المدرسة الثانية على حذر أحيانا ، وفى شكل طفرة فى أحيان أخرى لتختفى متحفزة فى أحيان أخيرة .

● ● وحين شاء القدر أن يختفى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر من الساحة كان كل من الاتجاهين قد تبلور :

اتجاه المدرسة الأولى

الذى يظن مكابرة وجهلا أن مزيدا من العنف والتسلط هو الكفيل بإخراج مصر من كبوتها

واتجاه المدرسة الثانية

الذى يرى أن من الغباء ألا تستفيد الأمم من دروس الأيام وتعال الزمن . وبخاصة فى مسيرة ثورة ظلت تعلن منذ مجيئها .. وليس فى هذه الأيام فقط .. أنها تستق أفكارها من الواقع وليس من النظريات الجاهزة ..

وإذا كانت المدرسة الثانية على ثقة أن الشارع سيكون فى صفها ، الا أن المدرسة الأولى كانت تحوز كل مراكز الثقل الفاعلة ، والقادرة بدورها على تزييف إرادة الشارع ، بل ولتكن أكثر صراحة على تضليله بحيث تبدو وكأنها المعبرة الحقيقية عنه ، فى حين أنها أبعد ما تكون عنه .. لذا فقد اضطرت المدرسة الثانية إلى استحداث أسلوب التخفى والترصد الذى مكنها من النصر المؤزر مرتين : مرة فى مايو ١٩٧١ ومرة ثانية فى [illegible] ١٩٧٣ على أكثر الأعداء قدرة ومخاتلة [illegible]

[illegible] الأمر فى حينه حركة [illegible] الثورة الأم ، بل بدا أنه [illegible] بين تيارين :

[illegible] الذى يعيش [illegible] أن يكون قادرا على التصدى للاحتياجات الجديدة .

والتيار الديمقراطى الذى وعى دروس الهزيمة الملحقة التى أصابت مصر : الهزيمة العسكرية على الحدود والهزيمة النفسية التى كسرت كل النفوس وكادت تحول الناس إلى مجرد بيغاوات وأدوات لخدمة فكر غامض مهوش قد ينتهى فى ظروف مصر الآنية ، وبخاصة بعد اختفاء عبد الناصر ، إلى تبعية وعمالة ، حين كادت تستقطب مصر بسبب الكارثة إلى فلك الاتحاد السوفيتى ، الذى بدا فى هذه الأيام وفى كافة المحافل الدولية متحدثا باسم مصر ، دون أن يعنى ذلك الاستقطاب بالضرورة مجرد الوصول إلى حل لقضية الحدود والأراضى التى ضاعت

وإلا فهل يتصور عاقل أن إسرائيل كانت ستجلو عن الأراضى المحتلة لمجرد أن الاتحاد السوفيتى « سيضع كل ثقله للوصول إلى حل سلمى للمشكلة » دون الإشارة من قريب أو بعيد إلى محاولة استخدام القوة أو حتى مجرد التلويح بها .

كانت مصر إذن بعد هزيمة ١٩٦٧ على مفترق طرق ، لكن الاختيار أصبح ملحا وضروريا بعد غياب عبدالناصر . وفى الظروف كان حتما أن ينتصر التيار الثانى . وإن كانت المعركة قاسية وتتم فى ظروف عصيبة . فقد كان التيار الأول ، على الرغم مما كان يحوز من قوة ، أشبه بجسد بغير رأس . فقد كان يتكون فى مجموعة من مديرى مكاتب ظلوا طيلة حياتهم ينفذون قرارات قد يحررون فيها . وقد يعطلون بعضها . وقد يبالغون فى البعض الآخر .

لكنهم أبدا لم يصنعوها وحين قدر عليهم أن يصنعوا قرارهم ، تخاذلوا وسقطوا سقوطا مدويا . كشف عن الدرس الأليم وأكد . كدرس لا ينبغى لشعب أن ينساه ، أن أكثر الناس استبدادا ودموية هو أكثرهم جبنا على الاطلاق .. وأن الأقوياء هم أقل الناس ميلا للصخب . وأقلهم ميلا لتحطيم الخصوم ..

وحين بادرت مصر بإعلان مباركتها وتأييدها لما حدث ، وحين أعلنت عن فرحتها بسقوط هؤلاء الرجال الجوف .. فإنها فى نفس الوقت ظلت تترقب ، فالمرارة القابعة فى النفوس لا تجعل المصرى يثق بسهولة فيما يدور ، وبخاصة إذا جاء « مفاجئا » على هذا النحو . أو جاء طفرة ضد طبائع الأشياء ولو فى ظاهرها ..

● ● ولهذا ظل ١٥ مايو فى نفوس المصريين حركة تصحيحية اتخذت شكل انقلاب قمة ، وكان على ١٥ مايو بالفعل أن يثبت أنه ثورة حقيقية وليس مجرد تغيير فى الأشخاص ، وإن كانت إزاحة هؤلاء الذين أزيحوا فى حد ذاتها غنما كبيرا ..

وإذا كنا هنا ، لسنا بصدد تاريخ دوب لمسار حركة ١٥ مايو التى انتهت بأن أصبحت ثورة حقيقية . فإننا نكتفى بإبراز أهم الملامح والأطر الفكرية . والإنجازات التى حققتها « الحركة » وهى فى طريقها لكى تصبح « ثورة » .

● ● ومع ذلك فلابد أولا أن نتوقف عند كلمة ثورة :

إن الثورة تعنى التغيير العنيف ، لكن حركة مايو جاءت تغييرا هادئا وإن كان حاسما أكبر من أى فعل عنيف .

والثورة تعني انقطاعا عما مضى. لكن مايو كان تصحيحا لمسار ثورة تحققت بالفعل منذ ما يقرب من عشرين عاما.

كما أن الثورة تأخذ بالإجراءات الاستثنائية لإزاحة الخصوم - والقضاء عليهم في كثير من الأحيان - لكن مايو جاء يبشر بسيادة القانون وقيام دولة المؤسسات والغاء كافة الاجراءات الاستثنائية، التي كانت عبئا أكبر على الشعب كله وليس «أعداء الشعب» فقط الذين لم نعد ندري حقيقة وقتها من هم وكيف تقتصر هذه الإجراءات الاستثنائية عليهم وحدهم.

قلنا إن مصر بدأت تترقب، وتصيخ السمع لكل ما يحدث من حركة مايو، وحين بدأت بعض الصحف تسميها ثورة تحفظ الناس في صمت ولعل السر يعود ضمن ما يعود إلى تدرتنا العبقرية على افتقاد كل الكلمات لمعانيها، وهو ميراث طويل وأصيل كذلك للإعلام المصري، الذي لابد أن نجد له العذر، فكم طلب إليه، المكين، من ترويج لأفكار ثم الترويج لعكسها..

لكن مايو بدأ يؤكد للناس حقيقة أنه يعني ما يقول، وبدأت تتبلور ملامحه فصدر الدستور الدائم في ١١ سبتمبر ١٩٧١، وقامت دولة المؤسسات وتحققت سيادة القانون وتم الفصل بين السلطات الثلاث، وبدأت تقوم سلطة رابعة تحقق رقابة الشعب على كافة السلطات وهي الصحافة، وصفيت الحراسات وأغلقت المعتقلات، وتشكل مجلس الشعب. وألغى الدستور حق رئيس الدولة في حله إلا بعد إجراء استفتاء شعبي عام، وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية التي كانت مصر - ولا تزال - تمر بها وبخاصة بعد ١٥ مايو ١٩٧١ فإن رئيس الجمهورية رفض أن يحصل على ما حصل عليه تشرشل من تفويض مطلق أثناء الحرب العالمية الثانية. يقول السيد الرئيس في حديثه إلى مجلس الشعب في ١٤ مايو ١٩٧٢ بمناسبة الذكرى الأولى لثورة التصحيح مشيرا إلى التفويض الذي حصل عليه تشرشل: «لكني أفعل عكس ذلك. أقول لا لأني أريد للتجربة الديمقراطية أن تنجح - فهذه المعركة (معركتنا مع العدو) معركتنا كلنا، كشعب، ونريد أن نعمل لها جميعا، وأن نخوضها ونحن نحس أن لكل إنسان منا دوره فيها» ويقول الدكتور جمال العطيفي وكيل مجلس الشعب في الاحتفال بنفس اليوم عام ١٩٧٤ «وحينما انتضت ظروف المعركة تفويضا لتوقيع صفقات السلاح. لم تمحور (الحديث لأعضاء مجلس الشعب) - رغم ثقتنا المطلقة فيه - تفويضا بغير حدود، بل قيدتموه بالموضوع وبالمدة.. اتباعا لأحكام الدستور».

لذلك لم يكن غريبا عند قيام أول مجلس للشعب بعد دستور ١٩٧١، أن يظهر الرأي المعارض لأول مرة. حتى قبل أن تنظم المعارضة في شكل أحزاب أو مستقلين.

يقول السيد الرئيس في نفس حديثه السابق «على سبيل المثال تقدمتم أنتم باستجواب في موضوع الأنابيب، وذكرت هنا كل الحقائق» وفي مكان آخر يقول «لم يمض المجلس شهرين حتى تقدم باستجواب والاستجواب يعني اتهام الحكومة.. ولم يحدث بسبب ذلك أن خربت الدنيا».. نعم، فمن يتذكر أن مجلس الأمة عام ١٩٦٥ وافق على كل الاجراءات الاستثنائية القاسية التي اتخذت في غيبه يدرك معنى كلمات السيد الرئيس هنا.

ونجد أننا هنا بإزاء واحد من أخطر الانجازات التي حققها مايو، والذي يستحق من أجله وحده أن يتحول من مجرد حركة تصحيح إلى ثورة، ألا وهو تحويل الجيش إلى جيش مقاتل ينأى بنفسه عن السياسة ومتاهاتها ودهاليزها.. إن ذلك لم يكن ضروريا فقط لتصحيح مسار الثورة، وعودة الطمأنينة الى الشعب ووضع الأمور في نصابها. بل كان أمرا محتما لتحقيق معجزة العبور وإحراز النصر، وهكذا أصبح لمصر «درع وسيف» كما كان أمرا لازما لكي يستعيد الجيش كرامته هو بعد أن عثر على دوره الصحيح، وبعد أن ضللته جماعات القوى والضغط التي كانت تسعى إلى مصالحها الضيقة والأنانية ولو على حساب كل قوى الأمة وفي مقدمتها الجيش نفسه، وليس من الخلط أن نقرر أن خطوة كهذه إنما هي أمر طبيعي مع «ثورة» تعني ماتقول، فالديمقراطية تعني التعدد والاختلاف وهذه أمور لاينبغي لجيش أن يتورط فيها، وحبه أن يظل درع الأمة، الحارس لنظامها الشرعي وسند الدستور، ولما يبعث الأمل حقا أن الأمر ليس مجرد شعار، بل هو حقيقة واقعة، يدعمها بالتأكيد إيمان قادة الجيش أنفسهم وعلى رأسهم الضربة أول الخمسي بذلك، ونستطيع أن نسوق على ذلك مئات الأدلة مستخلصة من أقوال القادة العسكريين أنفسهم.

وإذا كنا قد حبنا لمايو ديمقراطيته وحسه في وقت معا، وهي معادلة صعبة وجدت حلها في البداية في شخصية القائد. ونجد سندها الآن في المؤسسات القائمة بالإضافة إلى إيمان القائد بها، فلا بد أن نضيف بحق إلى قيادة مايو - وهذا ملمح هام من ملامحها - أنها تضع بلادها نصب أعينها، «فكرامتي هي كرامة بلدي» كما يقول السيد الرئيس.

●● إن انجازات حركة مايو وهي في طريقها كي تصبح ثورة كثيرة، لكن الضرورة تدعونا أن نوجز النقاط التالية فيما يلي:

١ - بالنسبة للساحة العربية:

استعادت مصر اسمها بموجب دستور ١٩٧١ وبذلك أزالت هذا التعارض المصطنع بين مصريتها وعروبتها وهذا أمر ساهم فيه للأسف الدعاة المتحمسون للعروبة، حين طمسوا اسمها مرة أثناء الوحدة بتسميتها بالإقليم الجنوبي، ومرة بعد الانفصال بتسميتها بالجمهورية العربية المتحدة.. وفي حين ظلت كل الدول العربية تحتفظ باسمها كان على مصر وحدها دون خلق الله جميعا أن تتنازل عن اسمها.. وكان لذلك رد فعل عكسي لدى المصريين وبقية العرب. وكان اسم مصر يكتسب حساسية غريبة صارة أكثر منها نافعة. ولم تعد مصر تسعى إلى الوحدة العربية هذا السعي المندفع الذي شهدته ترايانا. لكنها كذلك لم تسع إلى التقوقع ولم تعد مصر حريصة على تصدير أفكارها الفائقة. وهي أفكار إصلاحية على أحسن تقدير وليست ثورية بأية حال إلا في الأسلوب فقط.. وبذلك خلقت ركيزة عظيمة للتضامن العربي، المنطلق الحقيقي للوحدة العربية. والذي مكن العرب بالفعل من استخدام سلاح البترول والتضامن العضوي في حرب ١٩٧٣ المجيدة.

٢ - بالنسبة للعدو:

طرحت مصر مايو بعد حرب طائرة أول مواجهة فكرية وسلوكية مع العدو فأبطلت حجيجه وألزمته لأول مرة جانب الدفاع في الحرب وفي السلم معا وأمسكت ومعها الأمة العربية بزمام المبادرة، وأدركت البديهة التي تقول: إنك لكي تغير أمرا وانما فعليك أولا أن تعترف بوجوده، فإنكار الحقائق ضلال للنفس وتضليل للغير.. ومع ذلك فالاعتراف بحقيقة ما أو بمعنى أصح بواقعة ما لايعني أنها أبدية خالدة، لكن لنترك المستقبل للمستقبل. ولنمهد له بحل أزمات الحاضر.

٣ - بالنسبة للعالم:

سعت مصر إلى الإفلات من شرك الاستقطاب القاتل حرصا على ارادتها الوطنية، وعلا لمشكلتها القومية، وانفتاحا على العالم كله بعيدا عن الوصاية الثقيلة كأقدام الدب وأبرز مثال على ذلك الاستغناء عن خدمات الخبراء السوفيت في جيش مصر. وحلت الدبلوماسية الهادئة محل الصراخ والتشنج، وبدأت مصر تستخدم الكلمات الواردة في قواميس السياسة المهذبة بعد أن قدر عليها أن تدفع الغال والنفيس ثمنا لكلمات لم تفعل شيئا سوى أن الفت أكف البعض بالتصفيق وإن كانت قد أثارت تحفظ العقلاء، وحفيظة الغير.

●● وهكذا نجد مصر ما بعد ١٥ مايو صورة مخالفة لمصر قبل ١٥ مايو في كافة المجالات، وهذا مانفعله الثورات الحقة وما تنوه به حركة محدودة.. لهذا فقد استطاع مايو بدأب وخطر حتى أن يثبت للجميع أنه ثورة حقة.

جماهير ١٥ مايو خرجت تؤيد الرئيس السادات

١٩٧٧ عام تطوير السوق العربية المشتركة

أسامة أيوب

● خبراء التجارة العرب يناقشون مناقشات الندوة.

●● من أجل تنمية الصادرات العربية كخطوة هامة على طريق الوحدة والتكامل الاقتصادى العربى. دعا مجلس الوحدة الاقتصادية خبراء التجارة العرب لندوة علمية تبحث أساليب تنمية صادرات الدول العربية فيما بينها.

●● ماذا دار فى مناقشات هذه اللجنة؟ ما هى الحقائق المذهلة التى كشفتها المناقشات عن حجم التبادل التجارى العربى؟ كيف ينمى العرب صادراتهم؟..

لقد كان هناك إجماع على ضرورة اقتناع العرب على أنفسهم اقتصاديا، خاصة أننا نعيش فى عالم تتصارع فيه القوى والتكتلات الاقتصادية الكبرى كما يقول الدكتور عبد العزيز حجازى

- وليس أمام العرب إلا تنمية صادراتهم كضرورة لدفع معدلات التنمية فى كل بلد عربى.

قال الدكتور عبد العال الصكبان أمين عام مجلس الوحدة إنه لأول مرة يرى العرب يناقشون قضية قومية بعيدا عن اختلاف الاتجاهات والتصنيفات السياسية.

٣٪ فقط!

كشفت مناقشات الندوة والأبحاث التى قدمت عن حقائق خطيرة فيما يتعلق بالتبادل التجارى بين الدول العربية. فهناك الكثير من السلع والمنتجات التى تستوردها بلدان عربية من الخارج وخاصة من دول أوربا والولايات المتحدة متوافرة وتشكل فائضا لدى دول عربية أخرى وتقوم بتصديرها لخارج المنطقة العربية.

وصف المشتركون فى الندوة حقائق التبادل التجارى بين الدول العربية بأنها تمثل ظاهرة مخجلة حيث أن الدول العربية تصدر ٦٨٪ من صادراتها للدول الصناعية المتقدمة، ١٨٪ للدول النامية بينما لا تزيد نسبة صادرات الدول العربية إلى بعضها البعض على ٣٪ من إجمالى صادراتها.

وأرجع خبراء التجارة العرب ذلك إلى أسباب تاريخية وسيكولوجية نتيجة ارتباط كثير من الأسواق العربية بالدول الصناعية المتقدمة منذ عهود الاستعمار. كما أنه لاتزال تسيطر على عقل المستهلك العربى عقدة «الخواجة» كما سماها الدكتور عبده سلام وزير الصحة السابق ورئيس الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية. وطالب بضرورة التزام الدول العربية بتفضيل استيراد السلع والمنتجات العربية لأسباب قومية.

د. عبد العزيز حجازى
تحقيق الأمن الغذائى

الأمن الغذائى للعرب

وقال الدكتور عبد العزيز حجازى:

إن الدول العربية النفطية أصبحت قوة مؤثرة فى تطور الاقتصاد العالمى وهذا يخلق مخاطر استغلال الدول المتقدمة لتفوقها فى مجال الإنتاج الغذائى كسلاح فى يدها لفرض شروطها التعسفية على التبادل التجارى وفى ضغوطها السياسية.

وطالب بضرورة إدراك الدول العربية لأهمية تحقيق الأمن الغذائى لشعوبها.

كما بحث الخبراء العرب الأسباب التى تعوق تنمية الصادرات العربية وكان أهم هذه الأسباب عدم وجود إطار تنظيمى لعملية التبادل التجارى بين الدول العربية.

أيضا من أهم معوقات تنمية الصادرات العربية النقص فى وسائل النقل وعدم كفاءة كثير من الموانى العربية.

غير أن أهم معوق يقف أمام تنمية الصادرات العربية كما أكد الخبراء العرب هو عدم معرفة كل دولة بما تنتجه الدولة الأخرى وطالب المشتركون فى الندوة بضرورة إعداد كل دولة قائمة تتضمن السلع التى يمكنها تصديرها.

استراتيجية عربية لتنمية الصادرات

وقد أظهرت مناقشات الندوة - وهذا ما أجمع عليه المشتركون فيها - ضرورة توسيع السوق العربية المشتركة لتشمل كل الدول العربية.. وقد أكد د. عبد العال الصكبان الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أن المجلس يرفع شعار أن عام ٧٧ هو عام تطوير السوق العربية المشتركة.

ومن أجل هذا لم تكن هناك صعوبة فى الاتفاق على خطوط عريضة لاستراتيجية عربية لتنمية الصادرات.

●●● وتركزت خطوط هذه الاستراتيجية فى:

- هيئة عربية لضمان الصادرات
- جهاز تنمية الصادرات فى كل قطر عربى.
- إبرام العقود متعددة الأطراف طويلة الأجل.

وكانت الأمانة العامة لمجلس الوحدة قد قدمت ورقة عمل للندوة تضمنت خطة لتنمية الصادرات العربية جاء فيها:

- ضرورة قيام الدول العربية بالتخفيف من القيود النقدية فى الدول العربية التى تخصص ميزانية سنوية للاستيراد بالعملات الحرة.
- وضع برنامج شامل للتبادل التجارى بين الدول العربية يقوم على تشجيع كل دولة عربية على استيراد احتياجاتها من الدول العربية الأخرى.

وقد طالب الحاضرون فى الندوة بضرورة إبعاد المصالح القومية للأمة العربية عن تذبذب المواقف السياسية اليومية المتغيرة.

وهذا المعنى أكده عضو وفد العراق فالح على الصالح حين قال إن المهم ليس هو الاتفاق على قرارات وتوصيات فهناك أكداس من الإتفاقات فيها مصالح العرب ولاتنفذ ولكن المهم هو توافر الجهد الصادق لخدمة المصالح المصيرية للأمة العربية.

وقالت منيرة البدر عضو وفد الكويت والتى رأست إحدى جلسات الندوة:

أنه من الضرورى بعد انتهاء الندوة أن نعود لبلادنا ونعمل على تنفيذ ماتتفق عليه وتحويله إلى واقع عملى.